

فرص بديلة للتمويل في العالم العربي التمويل الجماعي الإسلامي

Islamic crowdfunding: Alternative opportunities for financing in the Arab world

فيصل شياد¹¹ جامعة سطيف 1

تاريخ القبول: 2019/3/ 17

تاريخ الاستلام: 219/2/ 17

ملخص: عرفت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بقطاع المؤسسات والمشاريع الصغيرة، فقد شهدنا عدة مبادرات حكومية لتشجيع القطاع ودفعه نحو التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والتخفيف من أعباء الحكومات، وتكاثفت الجهود لتذليل الصعوبات أمام أصحاب الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة، ورغم كل هذه الجهود لازالت قلة فرص التمويل تتصدر قائمة التحديات. وبسبب احتكار المصارف للتمويل في البيئة العربية، لا بد من البحث عن أدوات بديلة خاصة في ظل التطور التكنولوجي، ومع ظهور التقنية المالية *Fintech* تغيرت طريقة الإقراض والوصول إلى المال. وإحدى أهم أدوات التمويل هو التمويل الجماعي، الذي تحاول هذه الدراسة البحثية، توضيح مفهومه وأنواعه، وأهم ضوابطه الشرعية. وتوصلت الدراسة إلى تحديد بعض الضوابط الشرعية للتمويل الجماعي، واقتراح بعض المشاريع المناسبة لك نمط من أنماط التمويل الجماعي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الجماعي، التمويل الجماعي الإسلامي، التوافق مع الشريعة، الدول العربية.

تصنيف JEL : E61

Abstract: Recent years have seen a growing interest in the enterprise and microenterprise sector. We have seen several government initiatives to encourage the sector, drive economic development, create employment and reduce government burdens, and intensify efforts to overcome difficulties for entrepreneurs and small businesses. Despite all these efforts, the lacks of funding opportunities still the top obstacle of challenges. Because of the banks' monopoly on financing in the Arab countries, alternative tools must

be sought in the light of technological development. With the advent and spread of financial technology, Fintech has changed the way of lending and access to money.

One of the most important financing tools is crowd funding, which this research clarify its concept and types, and its most important shariah compliance rules. and suggest some appropriate projects for each type of crowd funding.

Keywords: Crowdfunding, Islamic crowdfunding, shariah compliance, Arab countries

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

المؤلف المرسل: فيصل شياد، الإيميل: authorC@mail.com

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل والمساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، زيادة مستوى الصادرات....، كما أنها تمثل مصدرا لتحسين القدرات التنافسية للاقتصاد. وقد أولت العديد من الدول العربية أهمية كبيرة لهذا القطاع، خصوصا في ظل التغيرات التي يشهدها عالم اليوم. ولتنمية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعت تلك الدول إلى البحث عن مختلف طرق دعمها وتمويلها عبر سياسات وقوانين تنظيمية محفزة لإنشاء المؤسسات الصغيرة ونشر ثقافة المقاولاتية في المجتمع.

ورغم كل ما بذل من مجهودات إلا أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يبقى يواجه العديد من العراقيل خاصة فيما يتعلق بالحصول على رأس المال وعدم توفر قنوات التوزيع المناسبة. وقد أعلنت الأمم المتحدة أن عام 2005 هو عام تمويل المشاريع الصغيرة وذلك بهدف توفير التمويل اللازم لأكثر من 20 مليون أسرة في الدول النامية¹، فمن المعوقات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاجة إلى التمويل من الغير، حيث من الصعوبة الاعتماد على التمويل الذاتي، إضافة إلى ارتفاع كلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد على المشروع والذي يؤدي في معظم الأحيان إلى خسارة أو توقف المشروع.² ويقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية قرابة 23 مليون مؤسسة، وتشمل ما يفوق 80% من إجمالي الأعمال في معظم الدول العربية. وهي تؤدي أدوارا رئيسية في اقتصاديات العالم العربي. وقد أعدت مؤسسة التمويل

الدولية تقريراً أشارت فيه إلى أن 21% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحصل على قروض من المصارف³، على الرغم من أن حوالي 74% منها لديها حسابات إيداع لدى المصارف، ما يدل على أن المصارف تتولى إدارة أموال تلك المشروعات ولكن تحجم عن إقراضها، إضافة إلى أن المنتجات المالية الإسلامية الموجهة لهذه المؤسسات تعتبر قليلة جداً ولا تلبي كافة الاحتياجات. فالتمويل يشكل أكبر عقبات نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية. وقصد تقديم بدائل ومقترحات عملية ملأ هذه الفجوة التمويلية، فإن التمويل الجماعي الإسلامي **islamic crowdfunding** يشكل نهضة قوية لجمع التبرعات للمشاريع الصغيرة، والشركات الناشئة **startup**، عن طريق جمع المساهمات الإلكترونية. فقد أثبت التمويل الجماعي أنه حبل الإنقاذ لكثير من الأعمال. ويقدر البنك الدولي أن التمويل الجماعي سيصل إلى أكثر من 90 بليون دولار أمريكي بحلول سنة 2020⁴، تبلغ حصة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منها حوالي 5.5 مليار دولار.

ولم يعد التمويل البنكي أو المؤسساتي التقليدي، المدخل الوحيد لأصحاب المشاريع أو الأفكار المحددة لتمويل المشاريع وإخراجها من الأدراج إلى التنفيذ العملي. فبعد أن كان يتعذر على أصحاب المشاريع تجاوز البنوك وشركات الاستثمار، أصبحت شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية اليوم حلاً وبديلاً مناسباً، بل ربما منافساً لهياكل التمويل التقليدية.

ونتيجة العراقيل والصعوبات التمويلية، اتجهت بعض المشاريع والأفكار الريادية إلى طرق أخرى للتمويل، بعيداً عن المصارف والمؤسسات المالية التقليدية، فقد أصبحت العديد من المشاريع في عالمنا اليوم تعتمد على التمويل الجماعي، وتتجنب القطاع المصرفي. إذ يلجأ بعض أصحاب المشاريع إلى مواقع التمويل الجماعي، للبدء بمشاريعهم ودعمها مادياً، وترويجها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. والتمويل الجماعي فكرة انتشرت في مطلع العام 2005، ويقوم على أن يتبرع العامة بالمال لمشروع، قد يجذب انتباههم، ويحمل إفادة للمجتمع أو لهم شخصياً. وبفضل هذه المنصات الإلكترونية أصبح باستطاعة الكثيرين إخراج مشاريعهم وتجسيدها في الواقع. والإشكالية الرئيسية في بحثنا تتمثل في مدى ملائمة التمويل الجماعي بمفهومه الحالي كصيغة بديلة للتمويل في بيئتنا العربية والإسلامية.

وتحت التساؤل الرئيسي، نصيغ بعض التساؤلات الفرعية: ما هو التمويل الجماعي؟ وهل يمكن إنشاء منصة للتمويل الجماعي متوافقة مع الشريعة؟ ما هي متطلبات التمويل الجماعي الإسلامي؟ ما هي نماذج التمويل الجماعي الإسلامي الموجهة للعمل الخيري، للاستثمار..؟

2- مفهوم التمويل الجماعي: يمثل التمويل الجماعي ظاهرة جديدة تعطي الأفراد -الجمهور Crowd- فرص تمويل مشاريعهم وأعمالهم عبر منصات إلكترونية ومواقع الإنترنت.⁵ وقد انطلق مفهوم التمويل الجماعي في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي سنة 2005 بأول منصة تساعد أصحاب المشاريع الصغيرة على إطلاق حملات تمويلية من أجل جمع الموارد المالية اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع متكاملة، على الرغم من أن بعض أنواع التمويل الجماعي يعتبر ظاهرة قديمة مثل التضامن والتعاون بين الناس ماديا ومعنويا. والمصطلح الجديد بأنواعه ونماذجه المختلفة زاد من حدة انتشاره اتساع رقعة استخدام الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وضعف التمويل المصرفي الموجه لبعض القطاعات الاقتصادية كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد شهدت السنوات العشر الماضية ارتفاعا في عدد المنصات وفي حجم الأموال المستثمرة.

أما عن مفهوم التمويل الجماعي، فهو شكل من أشكال تمويل المشروعات والمبادرات بواسطة جمع الأموال من عدد أكبر من الأفراد والمنظمات حول العالم باستخدام منصات الكترونية على شبكة الإنترنت مخصصة لذلك الغرض. فهو بذلك يمثل نشاطا تشاركيا على المنصات الالكترونية، أين يقترح الأفراد والمؤسسات، والمنظمات غير الربحية والشركات لمجموعة من الأفراد على اختلاف مستوياتهم، وأعدادهم، التعهد الاختياري لمهمة تستلزم مصالح مشتركة، ويجلب المشاركون في التمويل الجماعي العمل، المال، المعرفة والخبرة.⁶ والتمويل الجماعي دعوة مفتوحة، تتم بواسطة المواقع الالكترونية، بهدف توفير الموارد المالية إما في شكل تبرع أو مقابل المنتج في المستقبل، أو شكل من أشكال المكافأة لدعم المبادرات لأغراض محددة.⁷

وفي تعريف آخر، يمثل التمويل الجماعي طريقة للتمويل، حيث يقوم رجل الأعمال ببيع كمية محددة من الأسهم أو الأسهم الشبيهة بالسندات في شركة لمجموعة من المستثمرين من خلال دعوة مفتوحة للتمويل على منصات الإنترنت.⁸ وعرف التمويل الجماعي كذلك، بأنه عملية تعاونية تعتمد على الثقة وشبكة العلاقات بين الأفراد الذين يجمعون الأموال والموارد الأخرى معا، وتتم غالبا عن طريق الإنترنت، بهدف دعم أفكار ومشروعات تحتاج للتمويل، لكنها قد لا ترضي المستثمرين التقليديين والمصارف.

والتمويل الجماعي ظاهرة مالية حديثة نسبياً، بدأت تأخذ مكاناً لها في الدول المتقدمة كآلية للحصول على التمويل الخاص بالمراحل الأولى للمشاريع. ويعتمد هذا النوع من التمويل على شبكة الإنترنت للربط بين منظمي المشاريع والمستثمرين، بوضع خطط شبكية تساعد المستثمرين في الوصول إلى ما يوافقهم من مشاريع تبحث عن تمويل استثماري. ولا يزال التمويل الجماعي غير منتشر بالشكل الكافي في جميع الدول، غير أنه يتطور وينمو بسرعة.⁹

وبناء على ما سبق، فإن التمويل الجماعي ببساطة هو شكل من أشكال التمويل والذي غالباً ما يتم من خلال مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، حيث يقوم الشخص الراغب في التمويل بعرض فكرة منتج أو مشروع على مجموع من الناس -من خلال مواقع التمويل الجماعي- لفترة زمنية معينة “تُقدَّر بأشهر”، ليساهم أفراد من هذا الجمهور المعجبون بالفكرة بالاستثمار فيها، تمويلها أو شرائها أو حتى التبرع لها، حتى يتم الحصول على المبلغ المطلوب لتنفيذ المشروع.

ثالثاً: أنواع التمويل الجماعي: توجد أربعة أنواع من التمويل الجماعي:

- التمويل الجماعي القائم على المكافأة: Reward-based crowdfunding:

وتكون فيه المساهمة مقابل المكافآت، حيث يحصل الممولون على هدايا حسب مقدار مساهمتهم و بحسب طبيعة المشاريع. وفي هذا النوع يقوم صاحب المشروع بعد نجاح تمويل مشروعه، بتقديم مجموعة من المكافآت للمتبرعين¹⁰، وذلك حسب حجم التمويل، وتختلف قيمة المكافأة باختلاف المشروع، وهي تتراوح من كلمة شكرًا إلى نموذج من المنتج النهائي، فإذا كان المشروع يتمحور حول كتابة كتاب ما، فيحصل الممول على نسخة موقعة من صاحب الكتاب، وإذا كان المشروع عبارة عن جهاز تقني يحصل

المتبرع على نسخة منه، وهكذا. ومن أهم المنصات في هذا النموذج، نجد: **Indiegogo**

- التمويل الجماعي القائم على العطاء والتبرع: في هذا النوع من التمويل يعطي الشخص (الشركة) مبالغ نقدية من دون انتظار أي شيء في المقابل، وتعني عادة فئة التمويل هذه الجمعيات التي لا تبغي الربح، كالمشاريع الشخصية. والمتبرعون لديهم تحفيز شخصي أو اجتماعي لوضع أموالهم في مشاريع دون انتظار مقابل مادي، فقط الشعور بالرضى والسعادة لمساعدتهم للآخرين.¹¹ وترتبط غالباً بالمشاريع الخيرية

والاجتماعية، وأهم تلك المنصات: **GoFundMe، Kiva.org**

- **التمويل الجماعي القائم على القروض:** يعرف أيضاً بالإقراض بالنقد (P2P)، فهو يسمح بإقراض المال فيما يتجاوز البنوك التقليدية. طالما إستمر المشروع حصل المستثمر على فائدة محددة على أمواله قبل استرجاع رأس المال بالكامل في نهاية المشروع.

وهناك نوعان مختلفان من التمويل الجماعي القائم على القرض: إقراض الند للمؤسسة P2B، وإقراض الند للند P2P (Peer to Peer) ويحصل الإقراض الثاني عندما لا يستطيع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصول على قرض من المصارف، أو الذين يبحثون عن قروض ميسرة، أو بأسعار فائدة منخفضة. أما الإقراض الأول، فيشير إلى قرض ممنوح لرجال الأعمال من قبل الأفراد.

ويمكن القيام بالتمويل بطرق مختلفة: قرض من دون فائدة، قرض يتم تسديده في حالة الربح فقط، قرض بفائدة رمزية جداً، قرض يتم تسديده للأبناء، قرض مجاني مُقابل تشغيل أحد أو أكثر من الأبناء في المنشأة المقترضة طالما بقي المشروع على قيد الحياة، وقرض مجاني مُقابل أن يُكرّس المشروع نسبة معينة من أرباحه لمشروع أو عمل خيري، مُحدد أو عام... وغيرها¹². وأهم المنصات التي تعمل وفق نظام التمويل القائم على الإقراض: Prosper, Lending Club.

- **التمويل القائم على الأسهم (الاستثمار):** يسمح التمويل الجماعي عبر إصدار الأسهم القيام باستثمارات مباشرة في شركات خاص، ويحصل الممول على أسهم في المشروع مقابل مساهمته. فيصبح بالتالي مساهماً في المشروع وغير ضامن لرأس ماله، ولكنه يتمتع بإمكانية تحقيق عوائد مالية كبيرة إذا كان إيراد الشركات كبيراً، كما يمكن أن يفقد استثماره إذا حقق المشروع خسارة. وبما أنّ الحملات على أساس التمويل الجماعي القائمة على الأسهم تستلزم إصدار أوراق مالية، فإن هذا التمويل يعتبر الأكثر تعقيداً والأكثر ربحاً في نفس الوقت. وأهم المنصات ضمن هذا النوع: CircleUp, AngelList, OurCrowd, FundersClub.

الجدول 1: أنواع التمويل الجماعي ومميزاته

نموذج التمويل	أمثلة عليه	وصفه	مميزاته	عيوبه
القائم على التبرعات	JustGiving	يتبرع الممولون للمشروع دون توقع أي مردود مادي أو	لا توجد مخاطرة على أصحاب المشاريع.	يصعب على أصحاب المشاريع زيادة رأس المال الأصلي لمشروعهم بشكل كبير. بالنسبة

		نسبة من الأرباح.		للممولين: المتبرعون لا يحصلون على أية ضمانات (ضد الاحتيال أو عدم تنفيذ الفكرة وفشلها).
المساهمة مقابل المكافآت	<u>Kickstarter</u> (AoN) <u>Indiegogo</u> (KiA or AoN)	يستلم الممولون هدية أو جزء من المنتج/ الخدمة، أو يحصلون على المنتج كاملاً بعد تصنيعه، وذلك على حسب مقدار مساهمتهم.		يصعب على أصحاب المشاريع زيادة رأس المال الأصلي إن لم يحصل المنتج/ الخدمة على طلب شعبي كبير. بالنسبة للممولين: العائد المحتمل منه ضئيل نسبياً. لا توجد ضمانات كافية للممولين وغير متعارف بشكل نموذجي كيف ستستخدم الأموال في تنفيذ الفكرة.
القائم على القروض	<u>Kiva</u> <u>Funding</u> <u>Circles</u>	يقدم الممولون المبلغ المطلوب غالباً مقابل نسبة محددة، ثم يقوم صاحب المشروع بتسديد هذا المبلغ لهم على مدى فترة من زمن المشروع.		قد يكون تنظيم العمل المصرفي غير واضح بالنسبة للفرد في القروض التجارية "حسب قوانين الدولة". بالنسبة للممولين: ربما لا يتم تسديد القروض - احتمالية خسارة الاستثمار قائمة.
القائم على الاستثمار	<u>Crowdcube</u> <u>seedinvest</u>	يكون للممولين نسبة من حق الملكية في المشروع، أو المشاركة في الأرباح على حسب الاتفاق.		إمكانية كبيرة لتحقيق مكاسب مالية، وتعظيم رأس مال المشروع. يجذب عدد كبير نسبياً من المستثمرين. بالنسبة للممولين: المشاركة في أرباح المشروع، وربما المشاركة في الإدارة أيضاً.

المصدر: كريم سمارة، على الرابط: <https://www.kareemsamara.com/crowdfund>
[ing/#_msocom_1](https://www.kareemsamara.com/crowdfund)

4- أهمية التمويل الجماعي: البنوك التقليدية ومؤسسات التمويل الأصغر في كثير من الأحيان غير قادرة أو غير راغبة في تقديم منتجات إقراض مرنة لتلبية احتياجات بعض الفئات. ويرجع ذلك في معظم الأحيان إلى ارتفاع التكاليف ومخاطر التخلف عن السداد ولكن مع منصات التمويل الجماعي، تتلاشى هذه المخاوف، فالمقرضون لا يفكرون مثل البنوك، والتمويل الجماعي يوفر للمؤسسات الشريكة الفرصة لاختبار منتجات إقراض جديدة.

ولغاية الآن، مؤسسات التمويل الأصغر لم تستخدم الانترنت بدرجة كبيرة، هذه التقنية تتيح لها أن توسع نطاق نشاطها وتمنحها كفاءة أكبر. ونتيجة لوجود هذه الفجوة دخلت منصات التمويل الجماعي بقوة مستغلة عالم الانترنت وانتشاره الرهيب في مختلف التعاملات الرسمية وغير الرسمية، وأظهرت قدراتها في مجال التمويل البديل لأصحاب المشاريع ممن صدت في وجوههم أبواب المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.

تساعد منصات التمويل الجماعي على الوصول إلى تحقيق الشمول المالي، لأنه لا يزال هناك أكثر من 2 مليار شخص من غير المتعاملين مع المصارف على الصعيد العالمي. ويعتبر إقبال الأفراد على منصات التمويل الجماعي متاحا للكثير من المستثمرين والأفراد على حد سواء، وبمبالغ أحيانا بسيطة تصل إلى 50 أو 100 دولار، مما يجعلها متاحة وسهلة حتى للمستثمر المتوسط.

من الأمور التي أدت إلى انتشار منصات التمويل الجماعي، ما تمارسه المؤسسات في كثير من الأحيان من ضغوط على أصحاب المشاريع تصل حد الابتزاز وفرض الأجندات والسياسات، فيخضع المضطرب في كثير من الأوقات لشروطهم فتضيع بوصلة المشاريع عن هدفها الحقيقي وما كانت تصبو إليه.¹³ لذلك تظهر البدائل التمويلية الأخرى والتي تمتاز بأنها الأقل ضغطا والأكثر مرونة من النظم التمويلية السائدة.

مقارنة بطرق التمويل التقليدية، فإن التمويل الجماعي يبدو أكثر سهولة من ناحية الإجراءات للمقاولين والشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبحث عن التمويل. والتمويل الجماعي باستخدامه للإنترنت يجعل ذلك ممكنا للعديد من الفئات. إضافة إلى ذلك، عدم وجود ضمانات تحت نظام التمويل الجماعي مقارنة بنماذج التمويل التقليدية. فتقديم الضمان غالبا ما يكون إلزاميا في التمويل التقليدي لتأمين المبلغ التمويلي. علاوة على ذلك، تكون الوثائق المطلوبة في التمويل الجماعي أقل مقارنة بالتمويل التقليدي.¹⁴

كما تتيج آلية التمويل الجماعي طرقا تعاونية؁ شفافة واقتصادية للاستثمار في أسهم شرعية. وبما أأا تتطلب من المفاولين طرح فكرة المشروع على الإنترنت؁ وشبكات التواصل الاجتماعي؁ فإن هذه المعلومة تأتي في متناول المستثمرين لتمكنهم من تقييم إمكانيات الأعمال المقترحة التي تطلب الدعم المادي؁ للوصول إلى القرار الأمثل بشأن أي البدائل الاستثمارية يتم الاستثمار فيه والحصة أو الكمية الواجب استثمارها. وبهذه الآلية يصبح بإمكان المستثمرين القدرة على استثمار جزء من أموالهم لتخفيض مخاطر خسارة أموالهم المدخرة؁ ويكون باستطاعتهم أيضا تحقيق أرباح أكبر من استثماراتهم؁ إلى جانب حصولهم على أسهم في المؤسسة المستثمر فيها¹⁵. كما يمكن للمستثمرين تنويع محفظتهم الاستثمارية عبر استثمارات مختلفة تساعدهم على التحوط من المخاطر الناجمة من الشركات الناشئة **startups**.

أما أهم العوامل التي أدت إلى انتشار منصات التمويل الجماعي فتتمثل في التقدم التكنولوجي وسهولة وسرعة إتمام العمليات المالية الالكترونية وبأكثر من طريقة؁ إضافة إلى النطاق العالمي الذي يتمتع به التمويل الجماعي والذي يسمح لأي فرد حول العالم بدعم أي مشروع على تلك المنصات؁ وأخيرا خلوها من تعقيدات شروط التمويل بالطرق التقليدية. وتتساعد عمليات التمويل الجماعي بسرعة في العديد من البلدان. ففي بريطانيا يتضاعف حجم القروض كل ستة أشهر؁ وقد تجاوزت المليار جنيه إسترليني (1.7 مليار دولار) سنة 2014؁ وهو رقم صغير أمام إداعات التجزئة في المصارف عبر البلاد التي تصل إلى 1.2 تريليون جنيه إسترليني. وحقق هذا التمويل نموا يقدر بنسبة 160% بين سنتي 2013 و 2014؁ بما يعادل 2.4% من الإقراض المصري. وتعتبر المملكة المتحدة أكبر سوق للتمويل البديل على الانترنت لأن يبقئها التنظيمية أكثر مرونة. وفي الولايات المتحدة تسيطر أكبر شركتي إقراض وفق منصات **P2P**؁ وهما "ليندنغ كلوب" و"بروسير"؁ على 98 في المائة من السوق؁ وقد أصدرتا 2.4 مليار دولار على شكل قروض في سنة 2013 مرتفعة عن 871 مليون دولار في سنة 2012. وتحقق الشركات الأصغر حجماً أداء أفضل على الرغم من أأا تنمو من قاعدة أدنى إلى حد كبير¹⁶. وفي فرنسا؁ تم تجميع ما يقارب 296.8 مليون يورو عن طريق منصات التمويل الجماعي في سنة 2015. وتمت مضاعفة هذا المبلغ مقارنة بسنة 2014¹⁷.

تحقق منصات التمويل الجماعي عبر العالم ازدهارا متواصلا؁ ففي سنة 2014 تم تجميع أكثر من 16.2 بليون دولار من المستثمرين¹⁸. ويكشف تقرير أجرته شركة ماسوليوشن عن مجال التمويل الجماعي في عام

2015 عن أن إجمالي المبلغ الذي يتم جمعه من خلال التمويل الجماعي مقابل الأسهم (Equity Crowdfunding) قد زاد بنسبة 182 بالمائة بين عامي 2013 و2014 ليصل إلى 1.1 مليار دولار في عام 2014. و تقدر شركة غولدمان ساكس الاستثمارات من هذا النوع بقيمة 2.6 مليار دولار في عام 2015.¹⁹ وسيضيف التمويل الجماعي أكثر من 270.000 وظيفة، وبحلول سنة 2020، سيمول أكثر من 500 مليار دولار سنوياً، وسيولد أكثر من 3.2 تريليونات دولار، سيخلق مليوني وظيفة جديدة.²⁰

5- الإطار التنظيمي لمنصات التمويل الجماعي: حتى يتم تفعيل منصات التمويل الجماعي بشكل يخدم الاقتصاد وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا بد من إطار تنظيمي واضح المعالم. ومهما اختلفت أنواع منصات التمويل الجماعي، سواء القائمة على القروض أو التبرعات، أو الأسهم، فهناك ثلاثة أطراف مشاركة، أولها منصة التمويل الجماعي نفسها، والثانية الشركات الراغبة في الاستثمار والمشاركة، والثالثة المجموعة المهمة بتوفير الأموال.

ويتضمن الإطار التنظيمي لمنصات التمويل الجماعي الجوانب الرئيسة التالية:

- توضيح الجهات المسؤولة ومسؤولياتها.
- تحديد ما يجب الإفصاح عنه، من قبل الشركات حول أعمالهم، والمنصة حول دورها، والعمليات والرسوم وطريقة إدارة تضارب المصالح، والمستثمرين عن أنفسهم وعن مدى معرفتهم وفهمهم للمخاطر المتعلقة.
- حتى نضمن الالتزام ببند الشفافية والإفصاح، ينبغي نشر كافة المعلومات المفيدة حول المشروع أو المنتج أو الخدمة، التي تم ترويجها من طرف مطلق البرنامج، ويكون ذلك في شكل إلكتروني، لأن كل العمليات تكون من خلال شبكة الإنترنت، والمستثمرون متواجدون في مناطق جغرافية مختلفة، وبعدها سيختار لمولون المحتملون المشروع أو المنتج الذي يناسبهم ويلابم طموحاتهم بناء على المعلومات الكافية التي تحصلوا عليها.
- ضرورة وجود نصوص قانونية تمنع من استخدام منصات التمويل الجماعي لغسيل الأموال أو لغايات تمويل تنظيمات إرهابية، والمحافظة على أموال وأصول المستثمرين.
- تحديد إمكانية تخارج المستثمرين من استثماراتهم، وذلك بتوضيح بنود الاتفاق وتفاصيلها. حتى إذا رغب مستثمر الخروج النهائي من المشروع تتضح له الرؤية الكاملة والبعيدة عن الضبابية.

- توضيح شامل لوضعية الأموال المستثمرة وطرق استثمارها والعقبات التي واجهتها وأسبابها، في حال فشل منصات التمويل الجماعي عن ممارسة أعمالها. لأن هذا يضمن الشفافية في المشاريع واستمرارية عمل المنصة الالكترونية.

- وفي إطار حوكمة لمنصات التمويل الجماعي، ينبغي أن تكون الآليات واضحة لإدارة النزاعات وصراعات المصالح الممكن وقوعها، بين صاحب المشروع وجمهور المستثمرين. ودور آليات الحوكمة هو مراقبة وتوجيه قرارات صاحب المشروع بطريقة تجعل مصالح المستثمرين محترمة.

- هذا الإطار التنظيمي يسمح بممارسة سلطة غير ملزمة تسمح لصاحب المشروع (وفريقه) الحرية الكاملة لجمع المعلومات، لتعبئة المعرفة والخبرة من أعضاء شبكات التواصل الاجتماعي والجمهور. ولا ننسى أن الجمهور هو وسيلة لتعظيم رأس المال الاجتماعي لمالك المشروع.

- من أجل بناء وزيادة الثقة في منصات التمويل الجماعي، تضع بعض المنصات ميكانيزمات خاصة، مثل التصويت الالكتروني **Electronic Voting**. الذي يسمح ببناء رأي ثابت ومحفز من الجمهور حول نجاح المشروع في التمويل عن طريق منصة الانترنت.

- عندما يتم طلب الأموال، فإن نموذج (كله أو لا شيء) « **All or Nothing** » يتضمن خطر الاحتيال والسرقة، وذلك لأنه إذا لم يتم التوصل إلى المبلغ المطلوب جمعه، فإن المبلغ الإجمالي سيتم دفعه للمساهمين. وعلى العكس من ذلك، يسمح النموذج الثاني المسمى "الكل وأكثر" ويسمى أيضا "take it all" لصاحب المشروع الاحتفاظ بالأموال التي تجمعها المنصة بغض النظر عن عتبة الوصول.²¹

6- هل التمويل الجماعي متوافق مع الشريعة الإسلامية ؟

إن دمج المالية الإسلامية مع التمويل الجماعي يتيح إمكانية مواجهة المشاكل المالية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالتمويل الجماعي يسمح بالتعاون المشترك بين الأفراد للمساهمة بالموارد لأجل غرض معين، مشروع أو تجارة أو خدمات يؤمنون بها. فهو مبدأ مجتمعي يمكن تطبيقه لدعم من هم بحاجة للاستثمار في النشاطات الاقتصادية الحقيقية، بمعنى آخر، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالمالية الإسلامية تؤكد على التوزيع العادل للثروة، وهو مبدأ أصيل ضمن مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث أن الأموال ينبغي أن تتحرك من أصحاب الفوائض إلى أصحاب العجز لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

والتمويل الجماعي كذلك، يعمل على تجسيد هذه المبادئ الشرعية، بإطلاق الاستثمارات من الجمهور إلى الأعمال التي تحتاج أكثر للتمويل.²²

تمكن منصات التمويل الجماعي الأفراد والشركات والمؤسسات الخيرية من إيجاد تمويل وإطلاق مشروعات جديدة وبث أفكار تجارية ومبادرات إبداعية. لذلك، يعتبر التمويل الجماعي الإسلامي منصة لتحقيق أهداف المشاريع المجازة وفق الشريعة الإسلامية، وهذا لا يعني أن منصة التمويل الجماعي الإسلامي متاحة فقط للمسلمين، بل يمكن للجميع المشاركة فيها عبر طرح مختلف الأفكار والمشاريع.

التمويل الإسلامي هو طريقة للتمويل موافقة لأسس الشريعة الإسلامية فهي تحرص على الجوانب الأخلاقية ومعايير المسؤولية الاجتماعية، وتضمن توزيعاً عادلاً للمزايا والمسؤوليات بين كل الأطراف في التعاملات المالية.²³ وأهم جانب يركز عليه التمويل الإسلامي هو المشاركة في الربح والخسارة، بمعنى الاشتراك في تحمل المخاطر، وهو ما يقوم به التمويل الجماعي حيث يتيح للأفراد والشركات مشاركة المخاطر التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في عملياتها وفي المكافآت من النشاط الاقتصادي في حال تحقيق الأرباح. وهذا تداخل واضح بين التمويل الإسلامي ومنصات التمويل الجماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²⁴

فهل هذا يعني قبول كل منصات التمويل الجماعي الموجودة في مختلف دول العالم ؟ أم أن النظر في تطبيقاتها وممارساتها يوضح لنا مدى شرعية التعامل معها؟

والجواب على ذلك يختلف حسب نموذج التمويل الجماعي المستخدم، فالنماذج التي ذكرناها سابقاً، تختلف وسائلها وآلياتها لتمويل المشاريع، وعليه فسيكون الحكم الشرعي مختلفاً حسب النموذج المعتمد للحصول على التمويل.

أولاً نتفق جميعاً، على أن الإقراض الناتج عن التمويل الجماعي والذي يعتمد أساساً على الفائدة لا يوافق الشريعة الإسلامية. وحتى نضمن إقراضاً وفق التمويل الجماعي يكون ملتزماً بأحكام الشريعة الإسلامية، لا بد من الاعتماد على العقود المعروفة في فقه المعاملات المالية حتى نتجنب الفوائد الربوية.

وعليه فنموذج التمويل الجماعي القائم على الإقراض الربوي مرفوض، وغير مقبول لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الإسلامية، لأنه قائم على القروض الربوية. و لو تم اللجوء إلى القرض الحسن فهو مندوب إليه وأفضل، وهذا الذي ننادي به حتى يكون هذا النموذج التمويل موافقاً للشريعة الإسلامية.

بينما النموذج القائم على التبرعات فهو مبني على عقود التبرع، والتي لا إشكال فيها من الناحية الشرعية، يبقى فقط ضرورة أن يكون التبرع لصالح جهات ومؤسسات تمارس أنشطة حلال، وتطبيق مبدأ الأولوية فيه من الفائدة الشيء الكثير، فلا يعقل أن يتم توجيه التبرعات لصالح نشاطات ترفيهية والمجتمع المسلم بحاجة إلى الطعام والشراب والسكن والعمل... فالتمويل الجماعي القائم على التبرع من حيث إطاره العام مقبول شرعا إلا أنه ينبغي أن ينضبط بالضوابط الشرعية.

ومن الضوابط المهمة ضرورة معرفة القوانين الحاكمة للتبرعات والتي تختلف من دولة لأخرى، إضافة إلى معرفة معلومات دقيقة عن المتبرع وتوجهاته، خاص في ظل الظروف الحالية. وعليه فهذا النموذج من التمويل يدعم جوانب العمل الخيري في الإسلام وله دور كبير في تنمية المجتمع.

أما التمويل الجماعي القائم على المكافأة، فتكون فيه المساهمة في المشاريع مقابل المكافآت، حيث يحصل الممولون على هدايا حسب مقدار مساهمتهم وبحسب طبيعة المشاريع. وهنا يحصل المساهمون على أرباح غير نقدية، مثل: قول كلمة (شكرا)، وأي ثناء على صاحب الدعم، الحصول على كتاب، الحصول على المنتج النهائي، قرص صلب للفيلم المنتج، كتابة اسم المتبرع على غلاف المنتج أو الخدمة، أو الحصول على قميص به اسم الشركة أو المنتج... إلخ

فهو يدخل في باب الإحسان والمساعدة على الخير، ولا حرج شرعي من ذلك، إلا إذا كانت المساهمة في مشروع محرم شرعا، أو أن تكون المكافأة تناسبية مع مبلغ التمويل، وبالتالي يمكن تسهيلها وتصبح أرباحا، فهنا يختلف العقد الشرعي إلى صيغ أخرى في فقه المعاملات.

بالنسبة للتمويل الجماعي القائم على الأسهم والاستثمار، فإنه من منظور المالية الإسلامية، يمثل فرصة كبيرة لإعطاء دفع حقيقي لعمليات التمويل ولتوقعات العملاء والمستثمرين الباحثين عن الاستثمارات الموافقة للشريعة الإسلامية. لأن التمويل الجماعي القائم على الاستثمار والأسهم يمزج بين مزايا التنمية الاجتماعية والفرص الاستثمارية لعدد معتبر من المقاولين والمستثمرين. وأهم مزايا التمويل الجماعي القائم على الاستثمار والأسهم من منظور المالية الإسلامية:²⁵

- التمويل الجماعي القائم على الأسهم يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة **PLS** ، وبالتالي فهو لصيق بعقود التمويل الإسلامي المعروفة بالمشاركة وغيرها.
- تسهيل الوصول إلى رأس المال لمجموعة كبيرة من المقاولين وبالتالي يقلل من الفجوة التمويلية.

- فتح فئة رأس مال جديدة لصغار المستثمرين.
 - تقليل المخاطر عبر تجزئة رأس المال بين عدة شركات ناشئة.
 - تعزيز وتطوير الابتكار.
 - خلق فرص عمل عبر تأسيس الشركات الناشئة.
 - تدعيم نمو المغامرين للمؤسسات، وإمكانية طرح الاكتتاب العام في قطاعات جديدة، كقطاع الصحة مثلاً، والتي هي غير موجودة في أسواق الأسهم العامة في الدول الإسلامية، وهذا يزيد التنوع في صناديق المدبرين.
- وعليه أمكننا القول، أن التمويل الجماعي القائم على الأسهم والاستثمار مبني على مبدأ المشاركة في المخاطر، وهو مناسب بشكل طبيعي لعقود التمويل في الاقتصاد الإسلامي، وذلك لا يعني بالضرورة أن كافة حملات جمع الأموال الموجودة على منصات التمويل الجماعي مقابل الأسهم متوافقة مع الشريعة تلقائياً. وإنما ينبغي النظر إلى تفاصيل العقود حتى نتأكد من التزامها الكامل بالشريعة الإسلامية.
- كما نشير إلى أن استخدام المراجعة في منصات التمويل الجماعي، ينبغي أن يكون بحذر، لأن المراجعة إن لم يكن تطبيقها بشكل شرعي تماماً دخلنا في المحذور، وأهم ما يجب التركيز عليه أن يكون التمويل للأصول فقط ولا يتم تقديم التمويل النقدي؛ فبدلاً من إرسال مبلغ 100 دولار للمقترض لشراء معدات، يتم شراء المعدات نيابة عنه ويتم إعادة بيعها له وفق جدول زمني مناسب.
- والجدول الموالي يوضح أدوات التمويل الجماعي الإسلامي والمستهدفون منها والنماذج المستعملة للتمويل في منصات التمويل الجماعي المختلفة.

الجدول 2: أدوات التمويل الجماعي الإسلامي

التمويل لـ	نموذج التمويل الجماعي	المستهدفون	العقد
الأعمال الخيرية Charity	القائم على التبرع	مؤسسات التمويل الأصغر	الهبة القرض الحسن
المنتج Product	القائم على المكافأة	المؤسسات الصغيرة الشركات الناشئة مؤسسات التمويل الأصغر	البيع
	القائمة على الديون	المؤسسات الصغيرة مؤسسات التمويل الأصغر	المراجعة الإجارة

المشاركة المتناقصة	المؤسسات الصغيرة	القائمة على الأسهم	الاستثمار Investment
المشاركة	الشركات الناشئة		

Source: Alh. Tajudeen Sekoni, Sources of Business Finance presented at Guild Of Muslim Professionals Convention 2016, p27.

ويمكن عن طريق التمويل الجماعي دعم صغار المستثمرين في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية بناء على أسس المالية الإسلامية وأدواتها ومنظومتها القيمية والأخلاقية، بما يحقق التوزيع العادل للثروة. فالثروة، بحسب مقاصد الشريعة، يجب أن تتركز في الاقتصاد لتحريك عجلته بما يعود بالنفع على أعضاء المجتمع ويسهم في تطوره وتقدمه. وهذا يتطلب توجيه الموارد من أصحاب الفوائض (المدخرين) إلى أصحاب العجز (المستثمرين). وبذلك يمكن القيام بالاستثمارات اللازمة لصالح المجتمع عامة، فيتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي وترسخ العدالة بين أعضاء المجتمع.²⁶

كما يمكن أن نستغل حاجة بعض فئات المجتمع إلى الأموال، وخاصة الفقراء فنوجه التمويل الجماعي إلى المنصات القائمة على التبرع (الصدقات، الهبات، القروض الحسنة..). ويكون المستفيد منها مقاولون بمشاريع تساهم في التخفيف من الفقر.

عقود المضاربة، تكون بين رب المال (المستثمرون) أو من يجلب رأس المال لمباشرة الأعمال والمشاريع الموافقة للشريعة الإسلامية، بينما عقد المضاربة يكون ملائماً لنوع آخر من المشاريع في منصات التمويل الجماعي، فالمضارب (المقاول) هو من يدير الأعمال والمشاريع. ومزايا هذا العقد تتمثل في التالي:²⁷

- أرباح الأعمال والمشاريع توزع بين المستثمرين والمقاولين اعتماداً على نسبة محددة سلفاً.
- الخسائر المادية إن وجدت فهي محمولة على المستثمرين إلا إذا وجد إهمال مؤكد أو خرق للعقد من طرف المقاولين.
- المستثمرون ليس لديهم أي سيطرة على الأعمال والمشاريع، ولا يملكون الحق في المشاركة في القرارات الإدارية.
- عملياً يصلح عقد المضاربة لتمويل الشركات الناشئة **startup** الإبداعية والمؤسسات الصغيرة.

من الضوابط الشرعية للتمويل الجماعي:

- ضرورة أن تكون المشاريع والمنتجات المقدمة موافقة لمقاصد الشريعة الإسلامية. وأن يكون جمع الأموال والتبرعات لتنفيذ المشاريع الحلال، ويعتبر هذا الهدف الشائع والعام من وراء استخدام منصات التمويل الجماعي الإسلامي.
 - أن يكون رأس المال الموجه لتمويل المشاريع حلالاً أيضاً.
 - حتى نضمن أن تكون منصة التمويل الجماعي موافقة للشريعة الإسلامية، ينبغي إنشاء هيئة رقابة شرعية، للتأكد من أن رأس المال الموجه لتمويل المشاريع أو المنتجات، والمشاريع في حد ذاتها ملتزمة بنصوص الشريعة الإسلامية.
- ومن الضوابط الفنية المساعدة على نجاح منصات التمويل الجماعي الإسلامي خدمة للأمة الإسلامية ، ما يلي:
- إجراء بحوث السوق والمنتجات، وتطوير المنتجات بناء على ملاحظات وتعليقات المستخدمين: لأن منصات التمويل الجماعي تكون على مواقع الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، مما يجعل خاصة التغطية العكسية متوفرة وبسهولة تامة، لأن المنتج أو الخدمة يمكن أن يرفض في بداية الحملة ولا حاجة للاستمرار على عكس المشاريع التي تلجأ إلى التمويل التقليدي. ويعتبر التمويل الجماعي الأداة المناسبة لإجراء بحوث السوق والمنتجات. وتعتبر هذه المنصات مناسبة جداً خاصة عند تقديم منتج جديد إلى السوق والمستخدمين، أو حتى لأي منتج قديم بمميزات جديدة. وفي حال نجاح المنتج وحقق رضا العملاء، أולם يحقق المنتج النجاح المطلوب على الرغم من اتخاذ إرشادات دليل الحملة فمن الممكن لأصحاب المشاريع أو المنتجات الوصول إلى المستخدمين والحصول على تغذية راجعة أو تعليقات دقيقة بخصوص تحسين وتطوير الحملة أو المنتج.²⁸
 - الإعلانات والدعاية المجانية. ضرورة أن تقوم منصات التمويل الجماعي بحملات في شكل فيديوهات وصور وملفات، تجذب بها وسائل الإعلام والمستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي، وهم بذلك نسبة كبيرة من سكان الأرض. وهو أحد عوامل النجاح إن أحسن استخدامه .
 - جذب اهتمام المستثمرين: من مميزات استخدام منصات التمويل الجماعي هي قدرة أصحاب المشاريع على جذب اهتمام المستثمرين، وهذا عادة يحدث إذا حققت الحملة نجاحاً كبيراً، وجذبت انتباه المستخدمين ووسائل الإعلام والمجتمع ككل.

- **الطلبات المسبقة:** تتيح منصات التمويل الجماعي، للمساهمين فيها إمكانية الحصول على المنتج أو الخدمة بسعر أقل من سعر التجزئة الفعلي.

وقد اعتبر مجلس الخدمات الإسلامية **IFSB**، التمويل الجماعي في تقريره لسنة 2017 حول الاستقرار المالي أنه يمثل جوهر التطور في النظام المالي الإسلامي²⁹. وقد اعتبر المجلس خمسة منصات شرعية للتمويل الجماعي متواجدة ضمن نطاق دول منظمة التعاون الإسلامي، هي:³⁰

- المنصة القائمة على الإقراض والأسهم : **Liwwa** (لبنان)

- منصة **Beehive** الإمارات.

- منصة **Shekra** ، ومنصة **AtaPlus** في مصر.

- منصة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا.

- منصة التمويل الجماعي لقروض الطلبة في إندونيسيا **Danadidik**.

وبعد العرض السابق، أمكن الآن تقديم تصنيف آخر غير التصنيف العالمي المتداول حالياً، حيث يمكن تصنيف التمويل الجماعي الإسلامي إلى خمسة نماذج عملية:¹

- **النموذج القائم على الزكاة:** هذا النموذج يخصص للمشاريع الإنتاجية لصالح الفقراء لتحفيزهم على إقامة وإنشاء المشاريع وتحفيزهم على العطاء والمنح بدل انتظار أموال الزكاة. ويمكن أن يطلب محتاجو الزكاة عبر منصات التمويل الجماعي وتقوم هيئات الرقابة الشرعية بوضع آلية لمنحهم أموال الزكاة، وفق الضوابط الشرعية المعروفة، وتتم متابعتهم حتى يستثمروا أموال الزكاة في مشاريع حلال ووفق كفاءة فنية وعملية معتبرة، وإلا فالأولى عدم هدر أموال الزكاة وجعلها تذهب هباء منثوراً.

- **النموذج القائم على الوقف:** في هذا النموذج يتم تمويل المشاريع الصغيرة من خلال نظام الوقف الإسلامي، من خلال إنشاء مشاريع وأفكار مشاريع يطلب الإيقاف عليها من المحسنين، ويكون الغرض منها حلال وتؤدي أهدافاً اجتماعية وتنموية. ويمكن أن تكون المشاريع المطروحة على منصات التمويل الجماعي في مجالات التعليم، الصحة، ومختلف الأفكار التنموية الأخرى. مع اقتراح إنشاء منصة خاصة بمثابة صندوق وقفى متخصص لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

¹ من اقتراح الباحث، على أمل تطوير النماذج السابقة، ووضع آليات تفصيلية لكل نموذج في دراسات لاحقة بإذن الله.

- **النموذج القائم على القرض الحسن:** تهدف منصة التمويل الجماعي ضمن هذا النموذج إلى تحفيز ودعم الأسر المحتاجة وأصحاب المبادرات من الشباب للقيام بمشاريع مصغرة هدفها تحسين دخولهم، وتقديم منتجات وخدمات للمجتمع، تسد احتياجاتهم دون الاعتماد على المساعدات والهبات، حيث يتم تقديم قروض حسنة ضمن منصة التمويل الجماعي بقدر الاستطاعة وتوجه إلى صاحب مبادرة أو أسرة لديها مشروع إنتاجي أو خدمي بسيط. ويتم تسديد أصل القرض بعد نجاح المشروع، ثم يأتي مشروع ثان يتم تمويله بنفس الطريقة، وبهذا نضمن دوران رأس المال بين المشاريع المختلفة والموجهة للفئات المحتاجة.

- **النموذج القائم على الشركة (المضاربة-المشاركة):** هذا النموذج يعتمد على مبادئ مشاركة المخاطر والأرباح، وهو ملائم جداً لصيغ التمويل الإسلامي. و مراعاة الاستثمار في الأصول الحقيقية، تجنب القمار والمضاربة الوهمية، وأن تراعي منظومة القوانين المحلية للمستثمرين من ناحية إجراءات تحويل الأموال وطبيعة الاستثمارات.. لأن بعد المنصات سيكون بعداً دولياً وليس محلياً. وتكون مشاركة المساهمين هنا بالمال فقط دون الجهد. ويتم ذلك عن طريق المساهمة في ملكية أصول معينة على أساس المشاركة الدائمة أو المؤقتة.

- **النموذج القائم على الدين (المراجعة-الإجارة..):** قد يكون في بعض الحالات تقاسم المخاطر (والمعتمد في صيغ المشاركة والمضاربة) في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يكتسي مخاطر عالية، لذلك يصبح اللجوء إلى تمويل المراجعة من حيث المبدأ أقل خطراً. ويكون مناسباً لطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريادية، بما يضمن عدم الدخول بأي مخاطر حال تعثرت المشاريع. مع ضرورة التركيز على التمويل المضمون بالأصول. وتلبي صيغ المدائنات بعض احتياجات العملاء والرياديين ممن يفضلون عدم مشاركة الآخرين للأرباح والمشاريع التي يريدون تجسيدها.

7- الخاتمة:

بعد استعراض جملة النقاط السابقة في ثنايا البحث، أمكننا القول أن أهم نتيجة للبحث هي ليس فقط دفع المالية الإسلامية قدماً نحو الأمام بإدراج التمويل الجماعي ضمن منظومة التمويل الإسلامي، وإنما تفعيل ثقافة المقاولاتية، وتحفيز إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية.

فيما يلي بعض أهم نتائج الدراسة:

- التمويل الجماعي الإسلامي يمثل شكلا من أشكال التمويل القائمة على الجمع بين أدوات المالية الإسلامية وتقنيات التمويل الجماعي بما يلي حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. ويعتبر التمويل الجماعي بطبيعته آلية تساعد الأفراد على حشد مواردهم لخدمة مشروع معين بما ينسجم ومعتقداتهم أو قناعاتهم أو توجهاتهم.
- تعبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ذات أهمية بالغة لتحقيق النمو الاقتصادي. ويعود سبب غياب خيارات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخوف من الاستثمار في مشاريع محفوفة بالمخاطر نسبياً والخوف من الأفكار الجديدة، كما أن غياب الأدوات والمنتجات التمويلية الشرعية التي تناسب هذا القطاع زاد من حدة الفجوة.
- منصات التمويل الجماعي عبر دول العالم أثبتت أن لها عوائد اجتماعية وثقافية على المجتمع، ناهيك عن تمويل المشروعات والتنمية الاقتصادية، لما في قيمة “المساهمة والتشارك” من أهمية في دعم شباب رواد الأعمال داخل مجتمعاتهم.
- يحتاج التمويل الجماعي كصيغة جديدة إلى مزيد من التقنين، لانتوائه على مخاطر عديدة، كالهوية الزائفة للشخص الذي أصدر المشروع أو الفكرة، ويمكن أيضاً أن يتم استخدام الأموال التي جمعت بشكل سيء. ويمكن للمنصة أن تتعرض لمخاطر تشغيلية تتعلق بالأمان والسرية.
- شكل محصلة التزاوج بين التمويل الإسلامي والتمويل الجماعي، إمكانية تجسيد مشاريع ملموسة، وتسهيل المشاركة لجميع أفراد المجتمع مما يعمل على تخفيض المخاطر، وتوظيف المال بدل تكييزه، وإخراج الكثير من الموظفين من حالة الخمول الاستثماري إلى حالة الاستثمار والتنمية.
- أهم جانب يركز عليه التمويل الجماعي الإسلامي هو مشاركة المخاطر، حيث يتيح للأفراد والشركات مشاركة المخاطر التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في عملياتها. فالتمويل الجماعي إذا تم من خلال منصات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يجعل التداخل واضحاً بين التمويل الإسلامي وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. فمبدأ تقاسم المخاطر في التمويل الإسلامي يرشحه للتوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن المستثمرين في هذه الصناعة أكثر انفتاحاً وقدرة على تبادل المخاطر.

- يمنح التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية فرصة للمستثمرين، المانحين والمقاولين لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة وتحسين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الإسلامي.
 - بما أن التمويل الجماعي يتم من الأفراد عبر منصات رقمية لدعم القروض والاستثمارات والمشاريع التجارية، وهذا النوع من التمويل الحديث نسبياً مُطبق على نطاق ضيق وفقاً لأنظمة مؤقتة، ويحتاج إلى أنظمة تشريعية تحفظ حقوق كافة الأطراف المشتركة فيه.
 - يعتمد التمويل الجماعي القائم على الأسهم على مبدأ المشاركة في المخاطر، وهو مناسب بشكل طبيعي لعقود التمويل في الاقتصاد الإسلامي، وذلك لا يعني بالضرورة أن كافة حملات جمع الأموال الموجودة على منصات التمويل الجماعي مقابل الأسهم متوافقة مع الشريعة تلقائياً. وإنما ينبغي النظر إلى تفاصيل العقود حتى نتأكد من التزامها الكامل بالشريعة الإسلامية.
 - توجد حاجة ماسة إلى منصات متخصصة هدفها وضع المعايير والقيم التي تساعد المستثمرين ورجال الأعمال ممن يلتزمون بالمسؤولية الاجتماعية في استثماراتهم، لتمكين الشركات الناشئة واحتضان الأفكار الإبداعية القائمة على أسس اقتصادية واجتماعية وليست فقط ربحية.. ويمكن اللجوء إلى إنشاء لجان أو هيئات شرعية للرقابة والإشراف على عمليات التمويل الجماعي.
 - على الرغم من أن التمويل الجماعي عرف نمواً رهيباً بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، إلا أنه ينبغي تطوير النماذج العملية لواقع المقاولاتية وبيئتها ومختلف اللاعبين فيها، العوامل الثقافية والدينية، وأيضاً الأوضاع الاقتصادية في الدول الإسلامية.
 - لا يحتاج التمويل الجماعي إلى المصارف والأسواق المالية، بل إلى بنية تحتية متطورة في أساليب الدفع عن طريق الانترنت وتحويل الأموال إلى حسابات أصحاب المشاريع، وعليه فالأمان في الخدمات الالكترونية يعتبر أهم عامل من عوامل النجاح، وفي نفس الوقت غيابه يمثل أكبر العراقيل والعوائق التي تقف دون تطوير منصات للتمويل الجماعي في البيئة العربية والإسلامية، نتيجة عدم الانتشار الكبير لوسائل الدفع الالكترونية، وضعف تغطية شبكة الإنترنت....
- ونقترح بعض النقاط من أجل تحسين منصات التمويل الجماعي في الدول العربية:

- ما زال قطاع التمويل الجماعي غير قانوني في كثير من الدول العربية والإسلامية، وخاصة نماذج التمويل الجماعي عن طريق الأسهم، مما يستدعي إصلاح وتطوير المنظومة القانونية والتشريعية، وتحسين بنية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها الإنترنت وبطاقات الدفع الإلكتروني. وعلى هيئات الأوراق المالية إدراج التمويل الجماعي كأداة تمويلية جديدة وتقنينها لمساعدة أصحاب المشاريع والأفكار من استغلالها. وقد لاحظنا في بيئتنا العربية مسارعة دولة الإمارات العربية لتقنين هذه الأداة التمويلية وإدراجها ضمن إطارها التشريعي.
- الكثير من الدول العربية ودول أخرى حول العالم تحد من نسبة الاستثمار الأجنبي في الشركات المحلية، ويجب على الخدمات المالية، بما في ذلك منصات التمويل الجماعي الالتزام بهذه القوانين والتأكد من عدم تجاوز حدود الملكية المسموح بها.
- نقترح إنشاء منصة إلكترونية في كل دولة عربية تهتم فقط بتمويل وتسهيل إنشاء وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واعتماد أساليب التمويل الإسلامي موزعة على حسب النماذج التي سبق توضيحها، كالمراجحة والمشاركة والقرض الحسن.. وكل صيغة تمويلية تناسب نوعاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعتمد أغلب منصات التمويل الجماعي الإسلامي على صيغة المراجحة والمضاربة، يجعل المخاطر كبيرة، والأولى اعتماد التمويل الجماعي الإسلامي على صيغ متنوعة، تساهم في التقليل من المخاطر بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير وصول رأس المال لنطاق أوسع من المشروعات وتشجيع الابتكار والحفاظ على المواهب وخلق فرص عمل للشباب مما يؤدي في النهاية لآثار إيجابية على المجتمع والاقتصاد.

8. قائمة المراجع:

¹ Prasad, Sameer & Tata, Jasmine, " Micro-enterprise quality", International Journal of Quality & Reliability Management, Vol. 26, No. 3, 2009, pp. 234-246.

² البلتاجي، محمد، " صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك"، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: دور المصارف

والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 19-31/5/2005، الأردن.

³ اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، تقرير حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، لبنان.

⁴ 12th WIEF World Islamic Economic Forum, Decentralising growth, Empowering future business ,Jakarta, Issue 17, August 2016,P3.

⁵ Roberto Bottiglia, Flavio Pichler, Crowdfunding for SMEs: A European Perspective ,Palgrave Macmillan studies in banking and financial institutions, 2016, p1.

⁶ Enrique Estellés-Arolas and Fernando González-Ladrón-De-Guevara, "Towards an Integrated Crowdsourcing Definition," J. Inf. Sci. 38, no. 2 (Abril 2012): 9–10.

⁷ Belleflamme P., Lambert T. et A. Schwienbacher , « Crowdfunding: Tapping the Right Crowd », Journal of Business Venturing, vol. 29, 2014, p. 588

⁸ Ahlers G. K. C., Cumming D. J., Guenther C. et D. Schweizer , « Signaling in Equity Crowdfunding », Entrepreneurship Theory and Practice, vol. 39, n° 4, 2015, p. 955-980.

⁹ الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستثمار في الابتكار من أجل التنمية فبراير 2013، ص 10.

¹⁰ Iggi H. Achsien, MBA and Dien L. Purnamasari, ME, Islamic Crowdfunding as The Next Financial Innovation in Islamic Finance: Potential and Anticipated Regulation in Indonesia, European Journal of Islamic Finance, Vol N 5, 2016, p2.

¹¹ Sentot Imam Wahjono, Islamic Crowdfunding :Alternative Funding Solution ,Paper presented at 1st World Islamic Social Science Congress (WISSC 2015), Putrajaya, Malaysia, 1-2 December 2015, p2.

¹² ماجد الجميل، الإقراض الجماهيري .. أسلوب تمويلي بديل لدعم الأعمال التجارية، جريدة

الاقتصادية، 15 يوليو 2017.

¹³ حيان السيد، ثورة التمويل الجماعي Crowdfunding... الآفاق والفرص في عالمنا العربي، على

الرابط: <https://newsyrian.net/ar/content/>

¹⁴ Rusni Hassan & Ulfah Mansurah Zainudin, Legal and Regulatory Framework for Equity Crowd funding in Malaysia ,Journal Muamalat ,2016,p 110.

¹⁵ Uruba Andaleeb; A.K Mishra ,Equity Crowdfunding in Shariah Compliant Nations: an outlook in the middle-east ,Global Journal of Finance and Management, Volume 8, Number 1 (2016), P100.

¹⁶ منصات للإقراض على الإنترنت تنافس البنوك التقليدية، نقلا عن الإيكونوميست، على الرابط:

<http://www.aljarida.com/articles/1462362436143244600>

¹⁷ Carine Girard et Catherine Deffains-Crapsky, « Les mécanismes de gouvernance disciplinaires et cognitifs en Equity Crowdfunding : Le cas de la France », Finance Contrôle Stratégie , 2016.

¹⁸ Liau, Y-Sing, “Islamic Crowdfunding Takes Root in Asia in Boon to Entrepreneurs”, *Bloomberg Business*,

<http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-11-08/islamic-crowdfunding-takes-root-in-asia-in-boon-toentrepreneurs>

¹⁹ <https://www.salaamgateway.com>

²⁰ وائل اللبابيدي، صحيفة البيان، القوة الاقتصادية للتمويل الجماعي في 2014، 13 سبتمبر 2014.

<http://www.albayan.ae/economy/local-market/2014-09-13-1.2200493>

²¹ Tomczak A. et A. Brem (2013), « A Conceptualized Investment Model of Crowdfunding », Venture Capital: An International Journal of Entrepreneurial Finance, vol. 15, n° 4, p. 335-359.

²² Mushthaq Ahammed, Sharia. Compliant Crowd Funding: An Alternative optimal platform for Funding MSMES , Kaav International Journal of Economics , Commerce & Business Management,2017,p91

²³ Iggi H. Achsien,Islamic Crowd-funding as The Next Financial Innovation in Islamic Finance: Potential and Anticipated Regulation in Indonesia, *EJIF – European Journal of Islamic Finance* No 5, June (2016) ,p3.

²⁴ إيان جونستون الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية، التمويل الجماعي قاطرة نمو المشاريع

الصغيرة، جريدة البيان، 1 يوليو 2017.

²⁵ Asutay, M. and Marzban, Shehab (2012). “Standing Out With Crowd”, The Banker, Special Report: Top Islamic Financial Institutions ,Financial Times Publication, November, pp. 28-29.

²⁶ <http://financialencyclopedia.net/arabic/islamic-finance/taa/islamic-crowd-funding.html>

²⁷ Sevket Can Tulumen ,Practicality of angel investment in the context of Islamic Finance, p12.

²⁸ https://www.halallauncher.com/ar/blog/what_is_halal_muslim_crowdfunding_and_why_do_we_need_it

²⁹ Mushthaq Ahammed, Sharia. Op-cit,p91.

³⁰ Islamic Financial Services Industry Stability Report , Malaysia, May 2017,p120.